سلسلة

﴿ولتستبين سبيل المجرمين﴾



لماذا تركتمونا؟

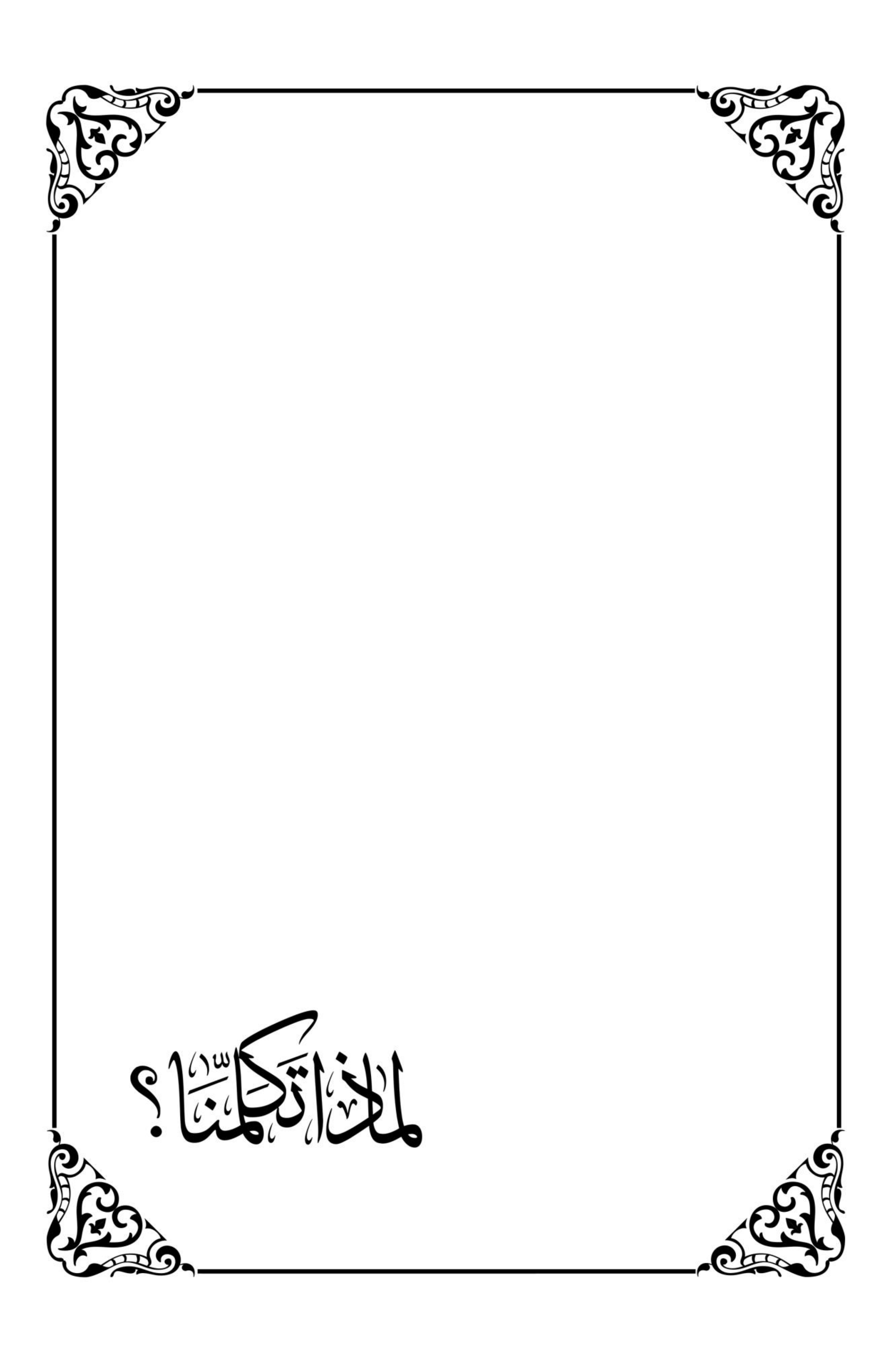
لفضيلة الشيخ المجاهد

أبي عيسى المصري

حفظه الله



مؤسسة التراث العلمي


لماذا تكلمنا؟

الطبعة الأولى

جُمَادَى الآخِرَة 1442 هـ (فبراير/شُبَاط 2021 م)



مؤسسة التراث العلمي






سلسلة



لماذا تركلمنا؟

لفضيلة الشيخ المجاهد

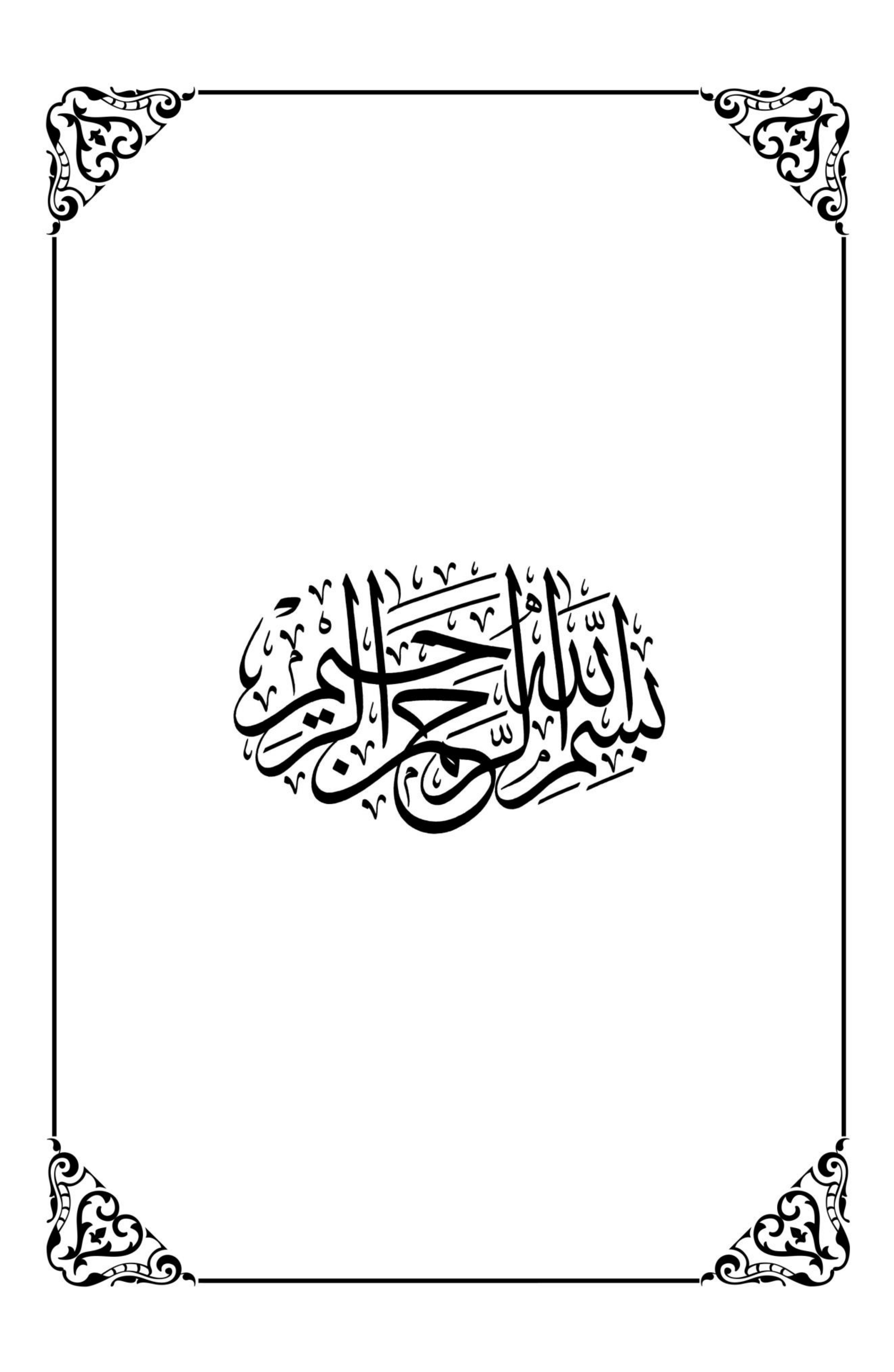
أبي عيسى المصري

حفظه الله






مؤسسة التراث العلمي


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا علىٰ الظالمين، والمُكَفِّرة المارقين، والقتلة السفَّاحين، والصلاة والسلام علىٰ إمام المتقين، نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه ومن اهتدىٰ بهديه وحذَّر من سبيل المجرمين إلىٰ يوم الدين.

أمَّا بَعدُ:

فلقد عشنا تجربة «الدولة» بحلوها ومرها، بسعتها وضيقها، وفقرها وغناها، ورأينا أمورًا عرفناها من دين الله، وأمورًا أنكرناها من سبيل المجرمين، وطفق الناصحون يحاولون الإصلاح، وحذروا من مغبة مخالفة شريعة الله -تعالىٰ-، ومعاندة منهاج النبوة الذي رفعته «الدولة» شعارًا لها، فلم يزل الإخوة ينصحون، ولم يَزِدِ القيادةَ نصحُنا إلا تماديًا وعنادًا وغلوًّا واستكبارًا، نصحناهم حتىٰ لا تغرق السفينة، فلَجُّوا في طغيانهم يَعْمَهُون حتىٰ غرقت السفينة، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

مع أن في هذه التجربة أمورًا أُحيِيَت من الشريعة طالما دَرَسَت، وسُنَنًا عظيمةً طالما غابت، إلا أن هذه التجربة تعتبر تجربةً غير ناجحة في جملتها.

ولقد أنجاني اللطيف الرحيم ﷻ بآيةٍ من عنده عجِب منها كل من سمع بها، وما ذاك إلا محض فضل الله وستره ولطفه بعبده الضعيف، وأهله الذين لا يستطيعون حيلةً ولا يهتدون سبيلًا، فكان لزامًا عليَّ شكر نعمة الله -تعالىٰ-؛ إذ أنجاني وأهلي في أناسٍ قليلين بالنظر إلىٰ من ابتلوا بالأَسْر والجراح، فرَّج الله عنهم عاجلًا غير آجل.

ومن أعظم ما يشكر الله -تعالىٰ- به أن أُبيِّن للأمة الإسلامية عمومًا وأبناء تلك الجماعة خصوصًا شيئًا من أسباب غرق تلك السفينة من الانحراف عن صراط الله المستقيم.

علىٰ أن كثيرًا مما ذكرته لم يكن بالأمر الذي يخفىٰ علىٰ أحدٍ كان يعيش في سلطان الجماعة، بيد أن جماهير التابعين للجماعة كانوا يحسنون الظن بالقيادة كما كنا نحسن، ويرجون الإصلاح كما كنا نرجو، ولكن الأمر لم يكن علىٰ ما نظن ونرجو.

ولقد حُرِّفت مفاهيم كثيرة من الشريعة في سلطان هذه الجماعة، ولُبِس كثيرٌ من الحق بالباطل، وضَعُف صوت المنكِرين بسبب شدة سطوة الجلادين، فصار كثيرٌ من المعروف منكرًا، وكثيرٌ من المنكر معروفًا، فكان لزامًا علىٰ كل من عَلِم شيئًا من الحق أن يبيِّنه.

قال الله -تعالىٰ-: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ**﴾ [آل عمران: 187]، وقال ﷻ: ﴿**وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ**﴾ [الأنعام: 55]، وقال -سبحانه-: ﴿**وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: 283]، وقال -جلَّ ذِكْره-: ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾ [البقرة: 140]، وقال ﷻ: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ [النساء: 135]، وقال إخوة يوسف عليه السلام: ﴿**وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ**﴾ [يوسف: 81].

ففرض الله علىٰ من كان عنده شيءٌ من العلم أن يبيِّنه ولا يكتمه، وشَرَع لنا تبيين سبيل المجرمين، وأوجب علينا أداء الشهادة من غير كتمانٍ ولو كان المشهود عليه النفس أو الوالدين والأقربين، وذم من كتمها أو أعرض عنها، أو لواها عن وجهها، وأوجب علينا أن تكون شهادتنا علىٰ مقتضىٰ علمنا، ولذلك تكلمنا في جماعة «الدولة».

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**»، فَقَالَ رَجُلٌ: «يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟»، قَالَ: «**تَحْجُزُهُ أَوْ تَمْنَعُهُ مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**»[1].

فنكتب هذه المقالات نصرةً للمظلومين ولو بالكلمة التي لا نستطيع سواها، ولعل قيادة الجماعة ترجع إلىٰ رشدها وترد الحقوق إلىٰ أصحابها من الدماء والأموال، وتراجع الرشد من سُنَّة نبينا ﷺ، كما ننقل أسباب عدم نجاح تجربة الشام والعراق لمن يأتي بعدنا حتىٰ لا يقعوا فيما وقعنا فيه، ونبيِّن سبيل المجرمين التي سُلِكَت تحذيرًا للمسلمين؛ فَعَنْ تَمِيمٍ

---

(1) أخرجه البخاري (9/ 22) برقم: (6952).

الدَّارِيِّ ﵁ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»، قُلْنَا: «لِمَنْ؟»، قَالَ: «**لِلهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[2].

فلو سكتنا لالتبس الحق بالباطل، والسُّنَّة بالبدعة، ولشُوِّه الدين، وضاعت الحقوق، وصار الظالم مظلومًا، والمظلوم ظالمًا، واقتُدِي بأهل الغلو المارقين، وهُجِر أهل السُّنَّة الصالحين، لكن لو تكلم كل مسلم بما يعلمه من الحق لَمَا حصلت كل هذه المفاسد، ولحصلت مصالح شرعية جليلة يرضاها الله ورسوله ﷺ، وأعظمها تبيين الحق الغائب، وتنقيته من تلبيس إبليس، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولحُقِنَت دماء المسلمين التي تسفك بتأويل أنهم كفار، ولعُلِم الحلال من الحرام إذ التبس بكثرة خوض من لا علم لهم يؤهلهم، ولا سُنَّة تضبطهم.

قال ابن تيمِيَّة ﵀: «وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة»[3].

---

(2) «التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع» لابن تيمِيَّة (ص: 194).

(3) أخرجه مسلم (1/ 53) برقم: (55).

فالواجب تسمية الخطايا بأسمائها الشرعية بغض النظر عن فاعلها فلربما كان من المعذورين، فتُسمىٰ بأسمائها الشرعية كالبدعة والجريمة والقتل والغدر والظلم والاستكبار وغير ذلك؛ كي لا يغتر الناس بفاعلها فيظنوها حقًّا بالتأويلات الفاسدة التي تُعارَض بها النصوص الشرعية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمِيَّة رحمه الله: «قال -تعالىٰ-: ﴿**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ**﴾ [الشورىٰ: 21]، فمن ندب إلىٰ شيءٍ يتقرب به إلىٰ الله أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذه شريكًا لله شرع له من الدين ما لم يأذن به الله.

نعم قد يكون متأوِّلًا في هذا الشرع فيغفر له لأجل تأويله إذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يُعفىٰ فيه عن المخطئ، ويثاب أيضًا علىٰ اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل قولًا أو عملًا قد علم الصواب في خلافه وإن كان القائل أو الفاعل مأجورًا أو معذورًا.

وقد قال -سبحانه-: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ**

عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: 31]، قال عدي بن حاتم للنبي ﷺ: «يا رسول الله، ما عبدوهم؟»، قال: «**ما عبدوهم، ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم**».

فمن أطاع أحدًا في دين لم يأذن به الله من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب فقد لحقه من هذا الذم نصيب كما يلحق الآمر الناهي أيضًا نصيب.

ثم قد يكون كل منهما مَعْفُوًّا عنه لاجتهاده، ومُثابًا أيضًا على الاجتهاد، فيتخلف عنه الذم لفوات شرطه، أو لوجود مانعه وإن كان المقتضي له قائمًا.

ويلحق الذم من يُبيَّن له الحق فيتركه، أو من قصَّر في طلبه حتى لم يتبين له، أو أعرض عن طلب معرفته لِهَوًى أو لكسل أو نحو ذلك»[4]ا. هـ.

---

(4) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» لابن تيمِيَّة (ص: 268)، ط: مطبعة السُّنَّة المحمدية – القاهرة (1369 هـ).

فعلىٰ كل محبٍّ لجماعة «الدولة» أن يبحث عن الحق الذي يحبه الله ورسوله ﷺ، وألا يعمل بكل ما تقوله وتعمله «الدولة» من غير تمحيص، فقد يكون المخطئ معذورًا لنوع اجتهاد، وقد يقصر المقلد عن طلب الحق؛ فيخاف عليه الذم في الدنيا والآخرة، بل قد يُخاف عليه الشرك؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمِيَّة رحمه الله: «وَكَثِيرٌ مِنْ الْمُتَفَقِّهَةِ **وَأَجْنَادِ الْمُلُوكِ** وَأَتْبَاعِ الْقُضَاةِ وَالْعَامَّةِ الْمُتَّبِعَةِ لِهَؤُلَاءِ **يُشْرِكُونَ شِرْكَ الطَّاعَةِ**، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ لَمَّا قَرَأَ: ﴿**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ**﴾ [التوبة: 31] فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عَبَدُوهُمْ؟»، فَقَالَ: «**مَا عَبَدُوهُمْ وَلَكِنْ أَحَلُّوا لَهُمْ الْحَرَامَ فَأَطَاعُوهُمْ وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ الْحَلَالَ فَأَطَاعُوهُمْ**». فَتَجِدُ أَحَدَ الْمُنْحَرِفِينَ يَجْعَلُ الْوَاجِبَ مَا أَوْجَبَهُ مَتْبُوعُهُ، وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ، وَالْحَلَالَ مَا حَلَّلَهُ، وَالدِّينَ مَا شَرَعَهُ إمَّا دِينًا وَإِمَّا دُنْيَا وَإِمَّا دُنْيَا وَدِينًا. **ثُمَّ يُخَوِّفُ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ هَذَا الشِّرْكِ وَهُوَ لَا يَخَافُ أَنَّهُ أَشْرَكَ بِهِ شَيْئًا فِي طَاعَتِهِ** بِغَيْرِ سُلْطَانٍ مِنْ اللهِ وَبِهَذَا يَخْرُجُ مَنْ أَوْجَبَ اللهُ طَاعَتَهُ مِنْ رَسُولٍ وَأَمِيرٍ وَعَالِمٍ وَوَالِدٍ وَشَيْخٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ»[5].

(5) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمِيَّة (1/ 98).

وإياك أخي الكريم أن تحصر الحق في جماعتك فلا تقبل عليهم أي نقد، وتحصر الباطل في خصومك فلا تقبل منهم أي حق، فليس هذا من السُّنَّة ولا الجماعة ولا العدل ولا الإنصاف في شيء؛ قال ابن تيمِيَّة ﵀: «وَأَيْضًا فَكَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ يُخْبِرُ عَنْ هَذِهِ الْفِرَقِ بِحُكْمِ الظَّنِّ وَالْهَوَىٰ، فَيَجْعَلُ طَائِفَتَهُ وَالْمُنْتَسِبَةَ إلَىٰ مَتْبُوعِهِ الْمُوَالِيَةَ لَهُ هُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيَجْعَلُ مَنْ خَالَفَهَا أَهْلَ الْبِدَعِ، وَهَذَا ضَلَالٌ مُبِينٌ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ لَا يَكُونُ مَتْبُوعُهُمْ إلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَىٰ إنْ هُوَ إلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ، فَهُوَ الَّذِي يَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ، وَطَاعَتُهُ فِي كُلِّ مَا أَمَرَ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ مِنْ الْأَئِمَّةِ، بَلْ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَمَنْ جَعَلَ شَخْصًا مِنْ الْأَشْخَاصِ غَيْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَنْ أَحَبَّهُ وَوَافَقَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَنْ خَالَفَهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ وَالْفُرْقَةِ -كَمَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الطَّوَائِفِ مِنْ اتِّبَاعِ أَئِمَّةٍ فِي الْكَلَامِ فِي الدِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ- كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالضَّلَالِ وَالتَّفَرُّقِ. وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَهُم أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَأَعْظَمُهُمْ تَمْيِيزًا بَيْنَ صَحِيحِهَا وَسَقِيمِهَا، وَأَئِمَّتُهُمْ فُقَهَاءُ فِيهَا،

وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا، وَاتِّبَاعًا لَهَا: تَصْدِيقًا وَعَمَلًا وَحُبًّا وَمُوَالَاةً لِمَنْ وَالَاهَا وَمُعَادَاةً لِمَنْ عَادَاهَا، الَّذِينَ يَرْوُونَ الْمَقَالَاتِ الْمُجْمَلَةَ إِلَىٰ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ؛ فَلَا يُنَصِّبُونَ مَقَالَةً وَيَجْعَلُونَهَا مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ وَجُمَلِ كَلَامِهِمْ إِنْ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، بَلْ يَجْعَلُونَ مَا بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ مِنْ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ هُوَ الْأَصْلَ الَّذِي يَعْتَقِدُونَهُ وَيَعْتَمِدُونَهُ. وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ مِنْ مَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ وَالْوَعِيدِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَرُدُّونَهُ إِلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ [...]»[6].

ثم إني أَرُدُّ فيما يلي عن جملة من الاعتراضات التي أوردها عدةٌ من الأفاضل علىٰ ما نكتبه في جماعة «الدولة»، وبالله التوفيق، علمًا بأنه لم يعترض علينا أحد بتكذيبِ حرفٍ مما نشرناه، فإنَّ كل من عرفني في سلطان «الدولة» وعرف إخوة «مؤسسة التراث العلمي» لا يرمينا بكذب؛ فإنه لم يجَرَّب علينا كذبًا، ولله الحمد والمنة.

❊ ❊ ❊

(6) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمِيَّة (3/ 346، 347).

الاعتراض الأول

⦿ لِمَ تخرجون عن البيعة، وتنكرون علىٰ الملأ، وتنازعون القيادة، ولم تَرَوْا كفرًا أكبر بَوَاحًا؟

الجواب:

يشير المعترض إلىٰ الحديث الذي أخرجاه في «الصحيحين» عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﵁ قَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا عَلَىٰ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»[7].

والجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: إن المعترض وغيره من المتعصبين للجماعة يوردون دائمًا هذه الرواية، ويغضون الطرف عن الرواية الأخرىٰ عن عُبادة بن

---

(7) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري (9/ 47) برقم: (7055)، ومسلم (6/ 16) برقم: (1709) (واللفظ له).

الصامت ﵁ وهي في «الصحيحين» أيضًا، قَالَ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَىٰ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَىٰ أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَىٰ أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، **وَعَلَىٰ أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ**»[8].

والمقصود هنا أن القول بالحق حيث كنا؛ أي: في أي مكان يوجد فيه المنكر لا ينافي أصل البيعة ولا يعتبر منازعة، بل الإخلال به إخلالٌ بأصلٍ أصيلٍ من أصول البيعة، وإن كان الصحابة ﵃ قد نصوا علىٰ هذا الأصل في بيعة الرسول ﷺ وهو الذي لا ينطق عن الهوىٰ فمَن دونه من القادة أولىٰ بهذا.

الوجه الثاني: العلماء ليسوا متفقين علىٰ أن المقصود بالكفر البَوَاح في الحديث هو الكفر الأكبر المخرج من الملة، بل منهم من حمل الكفر البَوَاح هنا علىٰ المعصية الصريحة التي لا تأويل فيها، فتلزم المنازعة حينئذ بمعنىٰ إنكار المنكر وتبيين الحق من غير قتال.

---

(8) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري (9/ 77) برقم: (7199)، ومسلم (6/ 16) برقم: (1709) (واللفظ له).

قال النووي ﵀: «وَمَعْنَىٰ الْحَدِيثِ لَا تُنَازِعُوا وُلَاةَ الْأُمُورَ فِي وِلَايَتِهِمْ وَلَا تَعْتَرِضُوا عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ تَرَوْا مِنْهُمْ مُنْكَرًا مُحَقَّقًا تَعْلَمُونَهُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَأَنْكِرُوهُ عَلَيْهِمْ وَقُولُوا بِالْحَقِّ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ»[9].

الوجه الثالث: المعترض لم يجمع أحاديث الباب ورواياته، فإن فعل ذلك وجد أن الكفر البَوَاح ليس وحده المستثنىٰ من حرمة المنازعة، بل جاء في رواية: «**إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً لِلهِ بَوَاحًا**»[10]، وفي رواية أخرىٰ: «**مَا لَمْ يَأْمُرُوكَ بِإِثْمٍ بَوَاحًا**»[11]، ولقد قرَّر العلماء أن أهل السُّنَّة يذكرون ما لهم وما عليهم.

الوجه الرابع: المنازعة قد تكون بمجرد إنكار المنكر وتبيين الحق فلا يلزم أن يكون السلطان قد أظهر الكفر الأكبر البَوَاح، وقد تكون بمعنىٰ

---

(9) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (شرح النووي علىٰ مسلم) (12/ 229).

(10) أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (10/ 428) برقم: (4566) مِن حديث عُبادة بن الصامت ﵁.

(11) أخرجه أحمد في «مسنده» (10/ 5371) برقم: (23179) مِن حديث عُبادة بن الصامت ﵁.

الخروج بالسيف ومنازعته علىٰ الإمارة، وهنا يشترط الكفر الأكبر البَوَاح وهذا تفصيل طائفة من العلماء، منهم النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما قال في «شرح مسلم»: «وَمَعْنَىٰ الْحَدِيثِ لَا تُنَازِعُوا وُلَاةَ الْأُمُورَ فِي وِلَايَتِهِمْ وَلَا تَعْتَرِضُوا عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ تَرَوْا مِنْهُمْ مُنْكَرًا مُحَقَّقًا تَعْلَمُونَهُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَأَنْكِرُوهُ عَلَيْهِمْ وَقُولُوا بِالْحَقِّ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالُهُمْ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ»[12]، ونحن لم نخرج علىٰ جماعة «الدولة» بالسيف حتىٰ توجهوا إلينا ذلك الاعتراض.

الوجه الخامس: المعترض إن قال: «لا ينكر علىٰ القيادة حتىٰ يظهروا الكفر الأكبر» لزمته لوازم فاسدة جدًّا:

منها أنه لا يجوز إنكار المنكر إلا إن كان صاحب المنكر كافرًا كفرًا أكبر، وهذا باطلٌ قطعًا.

ومنها أن السلطان لا يُنكر عليه المنكر دون الكفر، وهذا أيضًا باطل.

---

(12) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (شرح النووي علىٰ مسلم) (12/ 229).

الوجه السادس: كل هذا علىٰ سبيل التنَزُّل وافتراض أن قيادة الجماعة سلاطين لهم دولةٌ وسلطانٌ وتمكين، واستوفوا شروط الخلافة العظمىٰ، وقاموا بمقاصدها، ولزمت بيعتهم، ولكن الواقع بخلاف هذا، فليس لهم سلطانٌ ولا تمكين، بل هم مستضعفون مستخفون، فلا مُلك لهم ولا بيعة[13].

❊❊❊

(13) **وراجع -إن شئت-**: «سلطان (باريشا)» للمؤلِّف، ط 1: «مؤسسة التراث العلمي»، ربيع الأول (1441 هـ).

الاعتراض الثاني

⦿ لِمَ لَمْ تتكلموا قبل سقوط «الدولة»؟، وهلا كانت كتاباتكم مناصحة سرية، لِمَ تجعلونها علىٰ العلن؟

الجواب:

قائل هذا الكلام غير منصف، فإن كان يسمع ويرىٰ ما كان يحصل في سلطان الجماعة لم يقل هذا الكلام، وإلا فهو متكلمٌ بما ليس له به علم، فما أكثر الشكاوىٰ والمناصحات والرسائل التي كانت تُرفع للقيادة ولكن لم تكن تجد من يَقبلها ويعمل بها.

وبالنسبة للعبد الفقير فإنكاري غلو الغلاة لم يكن بعد نجاتي من تلك الأماكن الأخيرة، ولكن من أيام مدينة «الباب» شرق «حلب» كان لي خطبٌ ودروسٌ ينكرها الغلاة جدًّا حتىٰ تطاولوا عليَّ مرات؛ لأني لم أوافقهم علىٰ تكفير الناس بالعموم وسائر ما ابتدعوه، وأحدثوا لي بلبلة في مساجد «فاطمة الزهراء» و«عبد الرحمن بن عوف» و«الإيمان»، حتىٰ إنهم

كانوا إذا رأوني دخلت المسجد قُبَيل إقامة الصلاة خرجوا؛ كي لا يُصَلُّوا خلفي، ومن كان هناك أو كان متابعًا لِمَا حصل يعرف ذلك جيدًا.

وكذلك إنكاري لظلم الأمراء كان في سلطانهم، ولو نَطَقَت أعواد منبر «عبد الرحمن بن عوف» في مدينة «الباب»، ومنبر «مسجد عائشة» في «غرانيج»، ومنبر «مسجد عبد الرحمن بن عوف» في «الكشمة» قرب «هجين» لشهدت بإنكاري علىٰ الظلمة.

ثم يزايد عليَّ بعد ذلك بعض الأفاضل ويقول: «لِمَ لَمْ تنكر هذه المنكرات إلا بعدما خرجت؟!»، فسبحان الله، كم أعمىٰ التعصب أعينًا وأصمَّ آذانًا.

ولنفرض أني لم أنكر هذه المنكرات حتىٰ خرجت؛ أليس لي عذر؟، أليس يقرر العلماء أن المرء إن ظن أن في إنكاره المنكر تلف نفسه جاز له السكوت؛ وذلك دليله ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري ﵁ قال:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»**[14].

نعم يخاف علىٰ من أنكر علىٰ هؤلاء القوم تلف نفسه، وإلا فما سبب قتل «أبي عبد البر الكويتي»، و«أبي يعقوب المقدسي»، و«أبي حفص الهَمْداني»، و«أبي مصعب الصحراوي»، و«أبي محمد المصري»، و«أبي المعتز الزرقاوي»[15]، و«أبي مصعب الأنصاري»[16]، و«أبي ذَرٍّ

(14) أخرجه مسلم (1/ 50) برقم: (49).

(15) **أبو المعتز الزرقاوي**: سَجنه تنظيم «الدولة» أول مرةٍ لدفاعه عن الشيخ «أبي حفص الهَمْداني» -تقبَّله الله- لَمَّا سُجن الشيخ وخرج، وسُجن مرةً أخرىٰ لَمَّا دعا علىٰ الأمنيين في وجوههم عند قَبْرَي الشيخين «أبي حفص الهَمْداني» و«أبي مصعب الصحراوي» -تقبَّلهما الله-. قُتل -تقبَّله الله- في قصفٍ جويٍّ علىٰ مدينة «الشعفة». [**النَّاشر: مؤسسة التراث العلمي**].

(16) **أبو مصعب الأنصاري**: كان قاضيًا للعقارات في «قاطع هجين» التابع لـ«ولاية البَرَكَة» ثم انسحب من القضاء مع بعض القضاة احتجاجًا علىٰ عدم انصياع «ديوانَي الإعلام والأمن» للقضاء.

سَجنه تنظيم «الدولة» لإنكاره أن «الدولة» علىٰ منهاج النبوة، قُتل -تقبَّله الله- مع ثُلَّة من المشايخ في القصف الجوي الصليبي الذي ضَرب زنازين «ديوان الأمن» فَجْر يوم الأربعاء 20 ربيع الأول 1440 هـ (28 نوفمبر/ تِشْرِين الثاني 2018 م). [**النَّاشر: مؤسسة التراث العلمي**].

الجزري»[17]، و«أبي عبد الرحمن الزرقاوي»؟!، وكل هؤلاء طلبة علمٍ منهم من قتلتهم الجماعة مباشرة، ومنهم من حبستهم وعذبتهم ونكَّلت بهم وأطالت حبسهم حتىٰ قُتِلوا بصواريخ «التحالف» الصليبي التي قَصفت السجون، فرحمة الله عليهم أجمعين؛ ولذا نلتمس العذر لكل من لم ينكر المنكر علىٰ هؤلاء الظلمة القتلة، فما نقموا من إخواننا هؤلاء إلا أنهم أمروهم بالمعروف الذي يحبه الله ورسوله ﷺ، ونهوهم عن المنكر الذي يبغضه الله ورسوله ﷺ.

وأما كون هذه الكتابات علنية فذلك لتحذير المسلمين، وتبيين سبيل المجرمين، ونصرة المظلومين ولو بالكلمة، والإفادة من تلك التجربة،

---

(17) **أبو ذَرٍّ الجزري**: داعيةٌ مجاهد مِن عُمَّال «ديوان الدعوة والمساجد»، كان يجوب المساجد لإلقاء الكلمات والمحاضرات والمواعظ والرقائق، سَجنه تنظيم «الدولة» عِدَّة مراتٍ لإنكاره ظُلْم الأمنيين ولإنكاره أن «الدولة» علىٰ منهاج النبوة.

ثم سُجِن أخيرًا عندما طَعَنَ في بيان «عبدالقادر» -والي «ولاية الشام»- الذي صَدَر علىٰ خلفية قضية الشيخ «أبي يعقوبٍ المقدسي» -تقبَّله الله- مُكذِّبًا مضمونه.

قُتل -تقبَّله الله- مع ثُلَّة من المشايخ في القصف الجوي الصليبي الذي ضَرب زنازين «ديوان الأمن». [**النَّاشر: مؤسسة التراث العلمي**].

وأما إصلاح الجماعة فقد نُصِحُوا سرًّا بما فيه كفاية لمن أراد الهداية، ولم يرفعوا بالنصح رأسًا.

* * *

الاعتراض الثالث

⦿ **كلامكم عنهم غِيبَةٌ وتشهيرٌ وطعن.**

الجواب:

إن كان تبيين سبيل المجرمين وإنكار المنكر والتحذير من أهل البدع ونصرة الظالم والمظلوم بالأخذ علىٰ يد الأول وإعانة الثاني ولو بالكلمة أمورًا تسمونها طعنًا وتشهيرًا وتشويهًا وغِيبَة فقد انعكست عندكم المفاهيم، والتبس في أعينكم الحق بالباطل، ولم تميزوا بين الأسماء الشرعية، ومثل هذا الداء يصعب التعامل معه، ومع ذلك أقول إمعانًا في التبيين والتوضيح:

عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: «**بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ**»، فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: «يَا رَسُولَ اللهِ، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟»، فَقَالَ

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، مَتَىٰ عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا؟ إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ**»(18).

فإن سكتنا عن قيادة الجماعة في سلطانهم اتِّقاء شرهم، وحذرنا الناس من شرهم حين خرجنا كنا مقتدين بالنبي ﷺ في هذا الحديث، فكيف ونحن في سلطانهم لم نسكت عن المنكر -ولله الحمد-؟

وكذلك إن تكلمنا في حق الجماعة بما فيها من حيث لا يسمعون بنا كنا مقتدين بهذا الحديث، فكيف ونحن نتكلم علىٰ مرأىٰ ومسمعٍ منهم ومن جميع الناس؟!

هذا وقد كان النبي ﷺ في سلطانه ممكنًا، ولا يخاف ضررًا من هذا الرجل، وفعل هذا الفعل ليسن لنا ويشرع، فكيف بمن كان مثلنا مستضعفًا في سلطان الظالمين، ويخاف علىٰ نفسه؟!

---

(18) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري (8/ 13) برقم: (6032) (واللفظ له)، ومسلم (8/ 21) برقم: (2591).

قال ابن حَجَر العَسْقلاني ﵀: «قَوْلِهِ: «**بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ**»، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ قَرِيبًا فِي (بَابِ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا)، وَقَدْ نُوزِعَ فِي كَوْنِ مَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ غِيبَةً، وَإِنَّمَا هُوَ نَصِيحَةٌ لِيَحْذَرَ السَّامِعُ وَإِنَّمَا لَمْ يُوَاجِهِ الْمَقُولَ فِيهِ بِذَلِكَ لِحُسْنِ خُلُقِهِ ﷺ، وَلَوْ وَاجَهَ الْمَقُولَ فِيهِ بِذَلِكَ لَكَانَ حَسَنًا، وَلَكِنْ حَصَلَ الْقَصْدُ بِدُونِ مُوَاجَهَةٍ. [...] ويستنبط مِنْهُ أَنَّ الْمُجَاهِرَ بِالْفِسْقِ وَالشَّرِّ لَا يَكُونُ مَا يُذْكَرُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَرَائِهِ مِنَ الْغِيبَةِ الْمَذْمُومَةِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: تُبَاحُ الْغِيبَةُ فِي كُلِّ غَرَضٍ صَحِيحٍ شَرْعًا حَيْثُ يَتَعَيَّنُ طَرِيقًا إِلَىٰ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِهَا: كَالتَّظَلُّمِ، وَالِاسْتِعَانَةِ عَلَىٰ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وَالِاسْتِفْتَاءِ، وَالْمُحَاكَمَةِ، **وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الشَّرِّ**، وَيَدْخُلُ فِيهِ تَجْرِيحُ الرُّوَاةِ وَالشُّهُودِ، وَإِعْلَامُ مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَامَّةٌ بِسِيرَةِ مَنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ، وَجَوَابُ الِاسْتِشَارَةِ فِي نِكَاحٍ أَوْ عَقْدٍ مِنَ الْعُقُودِ، **وَكَذَا مَنْ رَأَىٰ مُتَفَقِّهًا يَتَرَدَّدُ إِلَىٰ مُبْتَدِعٍ أَوْ فَاسِقٍ وَيُخَافُ عَلَيْهِ الِاقْتِدَاءُ بِهِ. وَمِمَّنْ تَجُوزُ غِيبَتُهُمْ مَنْ يَتَجَاهَرُ بِالْفِسْقِ أَوِ الظُّلْمِ أَوِ الْبِدْعَةِ**»(19).

(19) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حَجَر العَسْقلاني (10/ 471، 472).

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مُدَارَاةُ مَنْ يُتَّقَىٰ فُحْشُهُ وَجَوَازُ غِيبَةِ الْفَاسِقِ الْمُعْلِنِ فِسْقَهُ وَمَنْ يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَىٰ التَّحْذِيرِ مِنْهُ»[20].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضعٍ آخَرَ منه: «(بَاب تَحْرِيمِ الْغِيبَةِ) قَوْلُهُ ﷺ: «**الْغِيبَةُ ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»، قِيلَ: «أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟»، قَالَ: «**إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقَدْ بَهَتَّهُ**». يُقَالُ: بَهَتَهُ بِفَتْحِ الْهَاءِ مُخَفَّفَةٍ قُلْتُ: فِيهِ الْبُهْتَانِ وَهُوَ الباطل، والغِيبَة ذِكْرُ الْإِنْسَانِ فِي غَيْبَتِهِ بِمَا يَكْرَهُ، وَأَصْلُ الْبَهْتِ أَنْ يُقَالَ لَهُ الْبَاطِلُ فِي وَجْهِهِ، وَهُمَا حَرَامَانِ، لَكِنْ تُبَاحُ الْغِيبَةُ لِغَرَضٍ شَرْعِيٍّ وَذَلِكَ لِسِتَّةِ أَسْبَابٍ:

أَحَدُهَا التَّظَلُّمُ فَيَجُوزُ لِلْمَظْلُومِ أَنْ يَتَظَلَّمَ إِلَىٰ السُّلْطَانِ وَالْقَاضِي وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَهُ وِلَايَةٌ أَوْ قُدْرَةٌ عَلَىٰ إِنْصَافِهِ مِنْ ظَالِمِهِ فَيَقُولُ: ظَلَمَنِي فُلَانٌ أَوْ فَعَلَ بِي كَذَا.

الثَّانِي الِاسْتِغَاثَةُ عَلَىٰ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وَرَدِّ الْعَاصِي إِلَىٰ الصَّوَابِ، فَيَقُولُ لِمَنْ يَرْجُو قُدْرَتَهُ: فُلَانٌ يَعْمَلُ كَذَا؛ فَازْجُرْهُ عَنْهُ. وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(20) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (شرح النووي علىٰ مسلم) (16/ 144).

الثَّالِثُ الِاسْتِفْتَاءُ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُفْتِي: ظَلَمَنِي فُلَانٌ أَوْ أَبِي أَوْ أَخِي أَوْ زَوْجِي بِكَذَا، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟، وَمَا طَرِيقِي فِي الْخَلَاصِ مِنْهُ وَدَفْعِ ظُلْمِهِ عَنِّي؟، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذَا جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ، وَالْأَجْوَدُ أَنْ يَقُولَ فِي رَجُلٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ وَالِدٍ وَوَلَدٍ: كَانَ مِنْ أَمْرِهِ كَذَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَالتَّعْيِينُ جَائِزٌ لِحَدِيثِ هِنْدٍ وَقَوْلِهَا: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ.

الرَّابِعُ تَحْذِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّرِّ وَذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ: مِنْهَا جَرْحُ الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الرُّوَاةِ وَالشُّهُودِ وَالْمُصَنِّفِينَ، وَذَلِكَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، بَلْ وَاجِبٌ صَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ، وَمِنْهَا الْإِخْبَارُ بِعَيْبِهِ عِنْدَ الْمُشَاوَرَةِ فِي مواصلته، وَمِنْهَا إِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَشْتَرِي شَيْئًا مَعِيبًا أَوْ عَبْدًا سَارِقًا أَوْ زَانِيًا أَوْ شَارِبًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، تَذْكُرُهُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ نَصِيحَةً لَا بِقَصْدِ الْإِيذَاءِ وَالْإِفْسَادِ، **وَمِنْهَا إِذَا رَأَيْتَ مُتَفَقِّهًا يَتَرَدَّدُ إِلَىٰ فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ يَأْخُذُ عَنْهُ عِلْمًا وَخِفْتَ عَلَيْهِ ضَرَرَهُ فَعَلَيْكَ نَصِيحَتَهُ بِبَيَانِ حَالِهِ قَاصِدًا النَّصِيحَةَ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ لَهُ وِلَايَةٌ لَا يَقُومُ بِهَا عَلَىٰ وَجْهِهَا لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ أَوْ لِفِسْقِهِ**، فَيَذْكُرُهُ لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ وِلَايَةٌ؛ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَىٰ حَالِهِ، فَلَا يَغْتَرَّ بِهِ، وَيَلْزَمُ الِاسْتِقَامَةَ.

الْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ مُجَاهِرًا بِفِسْقِهِ أَوْ بِدْعَتِهِ كَالْخَمْرِ، وَمُصَادَرَةِ النَّاسِ، وَجِبَايَةِ الْمُكُوسِ، وَتَوَلِّي الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ، فَيَجُوزُ ذِكْرُهُ بِمَا يُجَاهِرُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ بِغَيْرِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ آخَرَ.

السَّادِسُ التَّعْرِيفُ: فَإِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِلَقَبٍ كَالْأَعْمَشِ وَالْأَعْرَجِ وَالْأَزْرَقِ وَالْقَصِيرِ وَالْأَعْمَىٰ وَالْأَقْطَعِ وَنَحْوِهَا جَازَ تَعْرِيفُهُ بِهِ، وَيَحْرُمُ ذِكْرُهُ بِهِ تَنَقُّصًا، وَلَوْ أَمْكَنَ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِهِ كَانَ أَوْلَىٰ، وَاللهُ أَعْلَمُ»[21]ا. هـ.

وقال البغوي ﵀: «**(بَاب ذِكْر أهل الْفساد بِمَا فيهم)** [وذَكَر تحته حديث: «**بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ**»، ثم قال في شرحه]: قلتُ: فِيهِ دَلِيل علىٰ أَن **ذكر الْفَاسِق بِمَا فِيهِ ليُعرف أمره، فيتقىٰ؛ لَا يكون من الْغِيبَة**، وَلَعَلَّ الرجل كَانَ مجاهرا لسوء أَفعاله، وَلَا غِيبَة لمجاهر.

وقَالَ إِبْرَاهِيم: «كَانُوا يَقُولُونَ: ثَلَاثَة لَيست لَهُم غِيبَة: السُّلْطَان الجائر، وَذُو الْهوىٰ، وَالْفَاسِق الْمُعْلن لفسقه».

---

(21) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (شرح النووي علىٰ مسلم) (16/ 142، 143).

وَمثله عَن الْحسن، وقَالَ الْحسن: «لَيْسَ لأهل الْبدع غِيبَة».

[...] وَيذكر عَن أَبِي الدَّرْدَاء: «إِنَّا لَنكشر فِي وُجُوه أَقوام، وَإِن قُلُوبنَا لَتَلْعَنهُمْ»»[22]ا. هـ.

في النقول السابقة فوائد:

1- **ليس للسلطان الجائر غِيبَة؛** وقيادة جماعة «الدولة» جائرةٌ ظالمةٌ باتفاق من عاش في سلطانها، وأمنيوهم ظالمون قتلة باتفاق كل من عرفهم وعاش في سلطان الجماعة، وعليه فلا غِيبَة لهؤلاء بمعنىٰ أن الكلام في مفاسدهم ليس من الغِيبَة.

2- **ليس لذي الهوىٰ -أي: المبتدع- غِيبَة؛** وقيادة جماعة «الدولة» وإعلاميوهم مبتدعة يُكفِّرون بغير مُكفِّر، وغلوهم وابتداعهم في الدين مبسوطٌ في غير هذا الموضع؛ وعليه فذِكْر بدعهم لتحذير الناس منهم وعدم الاغترار بهم ليس من الغِيبَة المحرمة، بل هو من النصيحة للمسلمين خاصتهم وعامتهم، والله أعلم.

---

(22) «شرح السُّنَّة» للبغوي (13/ 141 - 143).

3- **المعلن بفسقه ليس له غِيبَة**؛ ولا شك أن قيادة الجماعة وأمنييها وإعلامييها متظاهرون بالتكفير بغير حق، وسفك الدماء المحرمة التي يستحلونها بغير حق، والطعن فيمن يريدون والاستطالة عليهم بالتبديع والتفسيق والتشهير والكذب؛ فلا بد من التحذير منهم؛ ليستبين أمرهم، فلا يكون عذر لمن يطيعهم في معصية أو يعتقد بدعة من بدعهم، أو يعمل بفتوىٰ مما لم يصيبوا الحق فيه.

4- **تحذير المسلمين من الشر واجب**؛ فلا بد أن يَعلم المسلمون عامة والمجاهدون خاصة وجنود «الدولة» علىٰ وجهٍ أخص ما في قيادة هذه الجماعة من الشر والإفساد؛ كي يحذروهم، ولا يأمنوهم علىٰ دينٍ ولا دنيا، ولا يُسلِّموا أنفسهم ولا عقولهم لهؤلاء يتصرفون بها كيف شاءوا، فإذا أمرك أميرٌ منهم بقتلٍ أو سجنٍ أو أخذِ مالٍ كنت علىٰ حذر؛ لأنه ربما يكون دمًا حرامًا أو مالًا حرامًا أو بريئًا لا يستحق السجن، وإذا أفتاك الإعلاميون أو غيرهم فتوىٰ فلتكن علىٰ حذرٍ -خاصة في مسائل العقيدة-؛ فإنهم غلاةٌ فيها، فضلًا عن أنَّا لا نعرف بينهم مؤَهَّلًا للكلام في دين الله أصوله وفروعه.

وبالمناسبة نحيط المسلمين الذين يتابعون إصدارات «الدولة» وأعداد «صحيفة النبأ» وغيرها أن هذه الأعمال الكتابية والمرئية والمسموعة لا تُراجَع مراجعةً شرعية، بل هو اجتهاد الإعلاميين، حتىٰ أيام تمكين «الدولة» ووجود «مكتب البحوث والدراسات» وتوافر طلبة العلم في «المكتب» وغيره لم تكن هذه الأعمال خاضعةً للمراجعة الشرعية، فلتنتبهوا لذلك.

❊ ❊ ❊

الاعتراض الرابع

⦿ لِمَ تتكلمون في الجماعة وهي الواجهة في مقاومة الكفر العالمي، وهي منشغلة بقتل الكفار هنا وهناك؟

الجواب:

البَدَهِي المتبادر أن قائل هذه المقالة لا يرىٰ أن في أرض الله مجاهدين سوىٰ جماعة «الدولة»، ولا ريب أن هذا المعترض ينظر إلىٰ كل خصوم «الدولة» بعين «الدولة»، ويحكم عليهم جميعًا بحُكم «الدولة»، وربما ابتلي بداء تكفير جميع من يحمل السلاح في العالم ولم يكن مبايعًا لـ«الدولة»؛ وعليه فلا يرىٰ أن لهم جهادًا شرعيًّا، بل لا يرىٰ لهم عملًا صالحًا أصلًا، وهذا حُكْمٌ علىٰ أُناس لم يرهم ولم يعرفهم، وإني لا أجيز لنفسي الآن أن أدعم جماعةً لا أعرفها، فعليك أنت أيضًا ألَّا تعادي جماعةً لا تعرفها.

ثم إن كلامك هذا ليس دليلًا شرعيًّا علىٰ تحريم النهي عن المنكرات الشنيعة التي ارتُكِبَت، والبدع التي راجت، ولا تحريم تبيين سبيل المجرمين، والتحذير من أهل البدع.

وأمَّا أنهم يقتلون الكفار فالذي ينبغي أن يدين به المسلم أن حقن دماء المسلمين مُقدَّمٌ علىٰ قتل الكفار، بل ما شُرِع الجهاد أصلًا إلا لإقامة الدين واستنقاذ نفوس المسلمين من الكفار، ومن رجحت عنده مصلحة قَتْل الكافر علىٰ حياة المسلم فليس عنده مُسْكَة من فقهٍ ولا عقل، وكيف نحرض علىٰ قتال الكفار لأنهم يقتلون المسلمين ويسومونهم سوء العذاب، ونتغافل عن جرائم بعضنا في حق بعض، ونسكت عن قتل المجاهد أخاه المسلم لمجرد أنه يقتل كافرا، فيصير حاميها قاتلها.

لسنا ضد الجهاد، ولا إقامة دولةٍ للمسلمين، بل هذا حلمٌ يحلم به كل مسلمٍ يحب دينه، ولكن لا يَكُن هذا علىٰ حساب دماء المسلمين وأمنهم.

ثم أفلا تَقْدرون علىٰ إقامة الجهاد للكفار من غير حقن دماء المسلمين؟!، أم لا تَقْدرون علىٰ إقامة الشريعة من غير ظلم العباد؟!، أم لا تَقْدرون علىٰ إنكار المنكر إلا بإحداث ما هو أشنع وأفظع وأنكر؟!

الاعتراض الخامس

⦿ **كتابتكم مُناصِرةٌ ومُظاهِرةٌ للأعداء.**

الجواب:

هذا الكلام ليس له زمامٌ شرعي، وكل أحد يستطيع أن يدَّعي دعوىٰ، فليَدَّعِ ما شاء، ولكن لا يلصقها بشريعة الله -تعالىٰ-.

فإن المناصَرة والمظاهَرة لها تعريفها وضوابطها التي لا يعرفها مُروِّج هذه الدعوىٰ.

هل قاتلنا مع النصارىٰ؟!، أم هل أيَّدْنا حربهم علىٰ «الدولة» وروَّجنا لها؟!، ما دمنا -بحمد الله- غير محاربين لمسلمٍ مع كافرٍ بيَدٍ أو لسانٍ فلسنا مناصرين للباطل.

غاية ما هنالك أنكم سميتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحذير من البدع وتبيين سبيل المجرمين إعانةً ومناصرةً للنصارىٰ علىٰ جماعة «الدولة»، وهذا تمويهٌ وتلبيسٌ علىٰ العامة، وهروبٌ من الحقائق التي ننشرها عن الجماعة، ومحاولةٌ يائسةٌ للتشويش عليها، ومشابهة لقول

«جورج بوش» حين عزم علىٰ غزو العراق فقال: «من ليس معنا فهو ضدنا».

وإلا فلو كان عندكم ردٌّ علميٌّ واقعيٌّ لرددتم، ولكن أنتم يا «ديوان الإعلام» ومن يتابعه تَعْلمون أنكم تجادلون عن باطل، وتُلْبِسون علىٰ المناصرين الذين لا يعرفون حقيقة هذه الجماعة.

❊ ❊ ❊

الاعتراض السادس

⦿ **العَلمانيون والخصوم يستدلون بكلامكم.**

الجواب:

طيب، علىٰ أي شيءٍ يستدلون؟، إن كانوا يستدلون علىٰ ظلم قيادة هذه الجماعة وبدعتها وإجرامها فلا ريب أن ذلك حق، وإن كانوا يستدلون علىٰ أن كل المجاهدين هكذا فهذا -بحمد الله- ليس في كلامنا ولا يُفهم منه بأي وجهٍ من الأوجه التي يَفهم بها العقلاء البيان الذي عَلَّمه الرحمن للإنسان.

إنَّ كلامنا -بحمد الله- واضح، لم نتكلم عن المجاهدين عامة، ولا عن جماعة «الدولة» بجميع أفرادها، بل كان ولا يزال كلامنا -إن شاء الله تعالىٰ- عمَّن ارتكب الجرائم سواء أكان من القيادة أو من «الدواوين» كـ«الأمن» و«الإعلام» أو كان من بعض الجنود.

إن كان العَلمانيون يطعنون في الشريعة أو في بعض تفاصيلها كإقامة الحدود وجهاد الكفار من اليهود والنصارىٰ وغيرهم، ونحو ذلك مِمَّا

يطعنون فيه ليل نهار؛ فليس في كلامنا -بحمد الله- ما يؤيد ذلك أو يُفهم منه بوجهٍ من الوجوه.

ثم يا أخي دع الأمة الإسلامية بل دع الكفار يعرفوا أن ما يفعله المجرمون باسم الإسلام ليس من الإسلام، فإذا راج ذلك الإنكار كان ذلك سبيلًا إلىٰ إيصال الصورة الحقيقية للإسلام الذي شوهته الأفعال الإجرامية، دعهم يعرفوا أن أفعال «الدولة» التي تخالف الشرع ليست من الإسلام، وأن الإسلام بريءٌ من تلك التجاوزات.

***

الاعتراض السابع

◉ **أنتم تَعُمُّون كل الجماعة بكلامكم، ولا تستثنون.**

الجواب:

كلامنا -بحمد الله- واضحٌ لمن قرأ جميع المقالات التي نُشِرَت، والقارئ المنصف يعلم أننا لم نَعُمَّ جميع الجنود بكلامنا، ومع هذا نزيد الأمر ههنا إيضاحًا:

كلامنا عن قيادة جماعة «الدولة»، وأمنييها، وإعلامييها، ومن يشايعهم علىٰ تكفير المسلمين أو سفك دمائهم أو ظلمهم من سائر الجند، سواء كانت هذه المشايعة باليد أو باللسان أو بالقلم، وبَسْطُ الكلام عن أسباب تخصيصنا لهذه الفئات مبثوثٌ في المقالات؛ فليرجع إليها من كان يحب الإنصاف ويبحث عنه ويريد معرفة سبيل هؤلاء المجرمين.

وأما مَن تابع «الدولة» في عملٍ مشروعٍ فهذا من إخواننا، وليس كلامنا عليه.

وإن فُهِم من بعض الإطلاقات في بعض المقالات أننا نَعُمَّ جميع أفراد الجماعة فليعلم أننا لم نقصده، وكلامنا هنا يوضحه.

❊ ❊ ❊

الاعتراض الثامن

◉ **أَشْمَتُّم بنا أعداءنا.**

الجواب:

لا ريب أنا لا نرضىٰ بشماتة أعداء الدين، وهي مفسدة، ولكن مصلحة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتحذير من البدعة وأهلها، وتبيين سبيل المجرمين، وصيانة صراط الله المستقيم، مصالحُ عظيمةٌ جليلةٌ عاليةٌ ساميةٌ تتضاءل إلىٰ جنبها مثل هذه الشماتة التي لا تُحْدِث في الإسلام ولا أهله أثرًا يُذْكر، مع أننا لا نرضاها، ولا نقصدها، كما لا يجوز لنا ترك تلك المقاصد الشرعية الجليلة من أجلها.

ثم إن أعمالكم السيئة هي التي أشمتت بكم أعداءكم، بل الواقع أنكم أَشْمَتُّم بجرائمكم وانتهاكاتكم وتجاوزاتكم أعداء الجهاد، وصاروا يطعنون في الجهاد وتحكيم الشريعة والمعاني الشرعية بسبب سوء تطبيقكم وتشويهكم لها، فكان لزامًا علينا وعلىٰ كل ناصحٍ التحذير منكم، وأن نُبيِّن

للدنيا كلها أن الإسلام بريءٌ من هذه الجرائم، وأن الجهاد الإسلامي أنقىٰ من هذه الانتهاكات التي ارتكبتموها.

***

الاعتراض التاسع

⦿ **كتاباتكم فيها شيءٌ من الغِلْظَة.**

الجواب:

إن حصل شيءٌ من الغِلْظَة في كلام صاحب الحق الذي يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر ويُبيِّن سبيل المجرمين ويحذر من البدع فلا ينبغي غض الطرف عن الحق الذي يحمله ويدعو إليه ويطالب به، وينظر إلىٰ غِلْظَته في بعض المواضع، ودليل ذلك ما جاء في «الصحيحين» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا**»[23].

فهذا أَغْلَظَ علىٰ رسول الله ﷺ، فعَذَرَه بأبي هو وأمي، ونهىٰ أصحابه عن التعرض له، أفلا يكون أولىٰ بهذا من يُغْلِظ في بعض كلامه علىٰ مُكَفِّرة المسلمين وقتلة الموحدين والناكثين الغادرين الخائنين؟!

---

(23) **جزءٌ مِنْ حديثٍ مُتَّفَقٍ عليه**: أخرجه البخاري (3/ 99) برقم: (2306)، ومسلم (5/ 54) برقم: (1601) (واللفظ له).

ثم العجب من أصحاب هذا الكلام: كيف انزعجوا من شيءٍ من الغِلْظَة علىٰ مَن هذا حالهم، ولم تقشعر جلودهم علىٰ الدماء الحرام التي أريقت في سلطان «البغدادي»!، لو كان المقتول ظلمًا أباك أو أخاك أكنت تقول هذا الكلام؟!، لو كنت أنت من وَقَع عليه التكفير بغير حقٍّ أكنت تقول هذا الكلام؟!

يا هذا، كم من طفلٍ يُتِّم بغير حقٍّ بسبب ظلم قيادة هذه الجماعة، كم من امرأة ثَكِلت أعز أولادها بغير حق، كم من امرأة فقدت بَعْلَها في غياهب سجون «الأمن» بغير حق، عجبًا منك يا من يدافع عن الظالم وينسىٰ المظلوم، يا من لا يُطيق نصف كلمة في حق الظالم المتجبر، ولا يحرك منه دم المظلوم ساكنًا!

ثم تعالَ هنا، أين غيرتك قبل ذلك علىٰ دين الله، أتحب أن يُعصىٰ الله باسم الله، وأن تُخالفَ الشريعة بدعوىٰ تحكيم الشريعة، وأن يُحارَبَ منهاج النبوة تحت شعار «منهاج النبوة»؟!

* * *

الاعتراض العاشر

⦿ أنتم تنتقدون الجماعة لخصومةٍ شخصية، ولو لم يكن بينكم وبينها هذه الخصومة لما قلتم فيها كل هذا الكلام.

الجواب:

هذا طعنٌ وتشكيكٌ في النيات، ولا نسامح فيه، ثم إن القاصي والداني في جماعة «الدولة» يعلم أنِّي لم أكن من زمرة الأمراء، ولم يكن بيني وبينهم صراعٌ علىٰ دنيا من سلطةٍ أو مال، ولم يأكلوا لي مالًا، ولم يقتلوا لي أبًا ولا أخًا ولا ابنًا، فأي خصومةٍ يتكلم عنها المعترض؟!، ولكن الأمر دين، وما فينا إلا عصبية لهذا الدين الحنيف السمح الذي شوهته قيادة الجماعة، وغيرةٌ علىٰ دماء المسلمين التي سُفِكَت بغير حقٍّ في سلطانها وخارج سلطانها.

وإن كان المعترض يعني بهذه الخصومة أن «الدولة» سجنتني فالجواب عنه من وجوه:

الوجه الأول: قد كنت أُنكر علىٰ الجماعة من قبل السجن علىٰ المنبر في الأمور التي كانت تحتاج إنكارًا علنيًّا، وغير المنبر في غير ذلك، وإن لم أكن أنكر عليهم فعلىٰ أي شيءٍ سجنوني؟!

الوجه الثاني: كانت مدة السجن عشرة أيام، لم يكونوا يعاملونني كسائر السجناء، بل كان باب الغرفة مفتوحًا عليَّ أغلب الوقت، يأتيني السجانون يُصَلُّون معي إن طلبت منهم، وكنت أشرب الماء البارد، وأَخرُج للخلاء وقتما شئت، ولم يُصِبني شيءٌ من ضربٍ ولا سب، علىٰ عكس ما كنت أسمعهم في الزنازين المجاورة يعاملون المساجين بالضرب والتعذيب والتعطيش والإهانة، فأي حقد أحمله عليهم بسبب السجن، فضلًا عن أن يكون سببًا لإنكاري عليهم؟!

الوجه الثالث: جاءني «الوالي» آخر يومٍ في سجني، واعتذر وقال: «سامحنا، وظهورنا جاهزة لشرع الله».

ومع أنه لم ينزل علىٰ حكم الشرع لَمَّا رَفعت عليه قضيةً عند قاضي «الولاية» إلا أنها كلماتٌ جميلةٌ علىٰ كل حال، لعله كان يريد إرضائي وتهدئتي بها فقط.

الاعتراض الحادي عشر

⦿ أنتم تتصيدون الزلات والأخطاء والعثرات.

الجواب:

يا أخي الفاضل، عليك أن تُفرق بين ما يُطلق عليه زلة وخطأ وعثرة وما يقال فيه: إنه جريمةٌ وظلمٌ وجورٌ وعدوانٌ وبدعةٌ وفسقٌ واستكبارٌ وتعدٍّ لحدود الله وتبديل وتحريف وتشريع ما لم يأذن به الله.

لا بد من تسمية الأشياء بالأسماء الشرعية التي ارتضاها الله ﷻ ورسوله ﷺ، ولا يحملنك حب حزبك وجماعتك والتعصب لها علىٰ التهوين من الطوام المنكرة الشنيعة التي وقعت فيها.

المتعصبون لهذه الجماعة يحاولون أن يقنعونا أن كل هذه الجرائم أشياء طَبَعية عادية تحدث في كل عملٍ بشري، وهذه والله مغالطةٌ عظيمة؛ ففرقٌ كبيرٌ شاسعٌ بين قيادةٍ صالحةٍ سُنِّيَّةٍ راشدةٍ تُخطئ في بعض القرارات والسياسات والأحكام، وقيادة أخرىٰ مبتدعةٍ فاسقةٍ جائرةٍ مسرفةٍ في القتل دأبها الغلو والاستكبار وعدم الانصياع للحق.

الخاتمة

أرجو من جميع من يقرأ هذه المقالات إن كان عنده مؤاخذة شرعية أن يتفضل بنصحي مشكورًا فأتراجع عنها فورًا -إن شاء الله-، وإن لم يكن عنده مؤاخذة شرعية فليقبل الحق وليعمل به، وإلا فقد جاء في «الصحيحين» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ**»[24].

والله أعلم، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

كتبه أفقر الناس إلىٰ عفو ربه

أبو عيسىٰ المصري

الأربعاء 21 جُمَادَىٰ الآخِرَة 1442 هـ

* * *

(24) **مُتَّفَقٌ عليه**: أخرجه البخاري (8/ 100) برقم: (6475)، ومسلم (1/ 49) برقم: (47).

فِهرِسُ المحتويات

❊ ❊ ❊